



اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women

بيان صحفي

15 تموز 2020

للنشر الفوري

اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تعقد الاجتماع السنوي لمجلس إدارة برنامج تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية

للقرار 1325 المرأة والسلام والأمن

عمان، الأردن.

عقدت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة الاجتماع السنوي لمجلس إدارة برنامج تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 المرأة والأمن والسلام بحضور رئيس اللجنة الوزارية معايي المهندس موسى المعايطة وزير الشؤون البرلمانية والسياسية. حيث شارك في الاجتماع أعضاء من الائتلاف الوطني للقرار 1325 وممثلي ات عن القطاع الأمني والعسكري ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء صندوق الدعم المشتركة لتنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 المكون من "كندا وفنلندا والنرويج وإسبانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة" بهدف مناقشة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات الواجب تطبيقها لتنفيذ الخطة الوطنية للقرار 1325 بشكل أفضل، والتي تعهدت الحكومة الأردنية بتنفيذها منذ عام 2017.

وفي كلمته الترحيبية أكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية رئيس اللجنة الوزارية لتمكين المرأة المهندس موسى المعايطة على دور اللجنة الوزارية في توفير الدعم السياسي والاستراتيجي لتحقيق أهداف الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة والأمن والسلام، بالشراكة مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة وبالتنسيق مع المؤسسات الرسمية وذلك ضمن الجهود المبذولة في صياغة استراتيجية التواصل لتفعيل القرار الأمر الذي يؤكد على التزام الدولة الأردنية بتنفيذ هذا القرار.

وأشار المعايطة خلال اجتماع مجلس إدارة البرنامج لعام 2020 لتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 المرأة والأمن والسلام اليوم الأربعاء إلى أن هذه الخطة والتي صادقت عليها الحكومة عام 2017، تهدف إلى دمج نهج قائم على النوع الاجتماعي تجاه مشاركة المرأة المتزايدة في قضايا السلام والأمن لتحقيق سلام واستقرار طويل الأمد لافتاً إلى انالأردن بلد آمن ومستقر و يستطيع مواجهه الظروف الاستثنائية و هذا ما أثبته خلال نجاحه في مواجهة وباء كورونا بتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم وبجهود الحكومة و المؤسسات العسكرية مشيداً بالدور الهام و الجهد المضاعف الذي قامت به المرأة خلال الجائحة نظراً لتعدد مسؤولياتها و وجودها في الخطوط الداعية الأولى من خلال عملها في القطاعات العسكرية والأمنية والطبية وغيرها من القطاعات.

و جدد الوزير تأكيده على ان السلام والأمن من أهم الحقوق التي يجب ان يتمتع بها كل النساء والرجال على حد سواء وأن التقدم و الرفاه لا يتحقق الا في المجتمعات الآمنة، الأمر الذي يستدعي بذل جهود اضافية في سبيل تحقيق التمثيل المتساوي للمرأة في جميع مجالات السلام والأمن.

و شدد المعايطة على ضرورة رفع الوعي المجتمعي بتعزيز حضور المرأة في كافة القطاعات، و تعزيز أهمية دور المرأة في جهود بناء السلم المجتمعي و منع العنف و هو ما تبذل الحكومة من جهود بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً حيث وصلت الأردن الى درجات عالية في ذلك مقارنة بالمجتمعات الأخرى، داعياً الى تضافر جهود الدولة مع كافة الجهات من مجتمع مدني و منظمات غير حكومية و تعزيز بناء الشراكات التي تقوم على محلية العمل الانساني و تنطلق من



With support from
Finland's development
cooperation



UK Government



اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women

القاعدة لكسب التأييد و تسهيل العمل المشترك لتمكين وصول المرأة الى العدالة و الموارد و الفرص عبر تمكينها من المشاركة الاقتصادية و تعزيز دورها في اتخاذ القرارات، و هو الأمر الذي تطور في الأردن خلال السنوات الأخيرة حيث تقليدت سيدات عدداً من المناصب الهمامة كرئيس لديوان التشريع و صندوق الاستثمار و غيرها من المسؤوليات في وزارات و موسسات مهمة.

وأضاف المعايطة ان قضايا المرأة غير محصورة بالنساء فقط بل هي قضايا تخص المجتمع بأكمله، و قد خطى الأردن خطوات مت米زة نحو تعزيز دور المرأة في بناء السلام و في مجال الاستجابة الإنسانية عبر بناء قدرات الكوادر المؤهلة لمراعاة البعد الجندرى و التعامل مع احتياجات المرأة في هذا المجال بما ينسجم مع خطة العمل الوطنية الأردنية للأعوام 2018-2021 لقرار مجلس الأمن رقم 1325، و هو الأمر الذي يؤكّد على دور المرأة الهام لمحاربة العنف و مكافحة التطرف والإرهاب و القضاء على كافة أشكال العنف للوصول إلى مجتمعات مستقرة وأمنة في المنطقة مؤكداً على دورالأردن التاريخي بقيادة الملكة الهاشمية في منع العنف ومواجهته خاصة تجاه المرأة في كافة دول العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص حيث كان للأردن دور بارز باستقبال اللاجئين من دول الجوار التي عانت من الحروب و هو الأمر النابع من قناعة الأردن قيادة وشعباً بأهمية السلم و التعاون لحل الكثير من أشكال الاضطرابات في دول الجوار.

يصادف هذا العام أيضاً الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 والذي سيتيح فرصة لتسليط الضوء على جهود الحكومة الأردنية، لما للأردن من تجربة رائدة في تنفيذ الخطة الوطنية لقرار 1325 بموجب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن .

وبدورها قالت سعاده السيدة دونيكا بوتي، سفيرة كندا في الأردن نيابة عن مجموعة مانحين صندوق الدعم المشترك: "إن التزام الأردن بأجندة المرأة والسلام والأمن محل تقدير، ونأمل أن يستمر إلى ما بعد عام 2021. بالنسبة للتجربة الكندية الخاصة، كانت الجهود الحكومية بأكملها هي أهم عامل للنجاح في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لقرار 1325. توفر اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بنية متكاملة أفقياً وعمودياً لتساعد في توجيه جهود الحكومة الأردنية في تعزيز تمكين المرأة والتخطيط المراعي للنوع الاجتماعي، من أجل أجندات السلام والأمن للمرأة وما بعدها".

تقدّم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة التنسيق والمساعدة الفنية للحكومة في تنفيذ خطة العمل الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325، حيث حقق الشركاء نتائج مهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الأربع لخطة الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

من جانبها عرضت الأمينة العامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الدكتورة سلمى النمس لمحة عامة حول أهم الإنجازات في تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن 1325 المرأة والأمن والسلام في 2019 أكدت فيها على أهمية الإرادة السياسية والدعم الحكومي لتنفيذ الخطة بالإضافة إلى الشراكة الاستراتيجية مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وجود صندوق الدعم المشترك الذي من خلاله يتم دعم تنفيذ الخطة، وأشارت النمس إلى أن تنفيذ الخطة الوطنية لقرار 1325 ضمن ركائزها الأربع يساهم في تنفيذ الأردن للتزاماته الدولية، ويحقق مزيد من المساواة بين الجنسين ويتاح الفرصة للنساء للقيام بدورهن كمحرك أساسي في بناء وصنع السلام في المجتمع.

لعبت القطاعات الأمنية والعسكرية دوراً رياضياً في الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الهدافلة للمرأة في قطاع الأمن وفي عمليات السلام، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة أعداد النساء في القطاعات الأمنية على جميع مستويات التسلسل الهرمي، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والأمن الدولي.

من ناحيتها، أشار العميد الركن د. معتصم أبو شتال، مساعد مدير الأمن العام للإدارة والدعم اللوجستي، إلى التزام مديرية الأمن العام بتنفيذ الخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والأمن والسلام حيث عملت مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ الاهداف الاستراتيجية لتحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في القطاع الامني والعسكري وفي عمليات السلام، وتم تركيز الجهود حول بناء قدرات العنصر النسائي ومختلف مرتبات الأمن العام من ذكور وتمكينهم في مختلف المجالات بناء على تقييم الاحتياجات التدريبية وذلك لتحسين القدرة المؤسسية لمرتبات العنصر النسائي على تقديم خدمات عالية الجودة في جميع المجالات وزيادة نسبة مشاركتها في قوات حفظ السلام .



With support from
Finland's development
cooperation



UK Government



اللجنة الوطنية الأردنية
لشؤون المرأة
The Jordanian National
Commission for Women

وأكَدَ العميد الركن م. بسام الفالح، مدير التخطيط والتنظيم في القوات المسلحة على أن القيادة العامة تؤمن إيماناً راسخاً بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحددة في الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 ليس فقط من خلال التعاون مع الجهات الحكومية الأردنية ذات الصلة فحسب بل أيضاً مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والدول الصديقة التي تعد جميعها عوامل حاسمة لنجاح تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين".

أظهرت جائحة كورونا بوضوح قيمة الخطة الوطنية الأردنية لتنفيذ القرار 1325 الذي تركز على توفير خدمات الحماية والوقاية المراعية لمنظور النوع الاجتماعي خلال الأزمات. حيث قامت منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في خدمة المجتمع على المستوى الوطني.

وفي إطار دور المجتمع المدني، قالت السيدة سمر محارب، الرئيسة التنفيذية لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض): "تم إثبات أهمية الخطة الوطنية للقرار 1325 خلال جائحة كورونا. فقد وفرت إطارات يمكن أن تستند عليها الاستجابة لحالات الطوارئ، وكفلت دور المرأة في دعم مجتمعاتها، وكفلت الأعمال المنجزة لتلبية احتياجات المرأة، ووفرت آلية للتعاون مع الحكومة".

وقالت نجاح العويدات، رئيسة جمعية الكرام في المفرق ، ممثلة عن التحالف الوطني الأردني (جوناف): "بدأت إنارة شموع جوناف في 2016 بمبادرة من منظمة النهضة وتضم 61 جمعية منها 11 تقودها النساء، يسعى التحالف إلى الاستجابة الإنسانية والتنمية بما يلبي احتياجات الفئات المستضعفة من اللاجئين والمواطنين. بالنسبة لجمعية الكرام. خلال جائحة كورونا قمنا بتوزيع أدوات السلامة العامة و 1253 طرد غذائي للأسر المحتجزة وتعاونت معنا المحافظة بشكل مباشر بتوفير سيارات نقل صغيرة وعمال وتوزيع الطروض وتوصيله إلى المنازل".

وقالت السيدة مرام مغالسة، جمعية دعم لتمكين المرأة، نيابة عن الأئلاف الوطني للخطة الوطنية الأردنية لقرار مجلس الأمن 1325 المرأة والأمن والسلام: "كان لمنظمات المجتمع المدني دور مهم في صياغة الخطة الوطنية الأردنية كما ودعم الجهود الوطنية حول كسب التأييد لأجندة المرأة والأمن والسلام، وساهمت في صياغة ومشاركة صناع القرار بالرسائل الأساسية حول الأجندة وكيفية المضي قدماً في دعم الخطة وتنفيذها".

كما تضمن الاجتماع إقرار خطة العمل السنوية لعام 2020 للخطة الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وبإتي الهدف العام للخطة لهذا العام بالمساهمة في الاستقرار والأمن في الأردن من خلال تحسين استجابات الأمن التشغيلية، وكذلك التأكد من أن الإطار الذي يتعامل من خلاله الأردن مع قضايا السلام والأمن يعترف بالاحتياجات الخاصة للمرأة وحقوق الإنسان الخاصة بها.

وأختتم السيد زياد شيخ، ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن قائلاً: "إن القيادة الأردنية النموذجية في تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن معترف بها على المستوى العالمي، وإن عام 2020 وما بعده يعد بالمزيد من الفرص لإظهار الأدوار الرئيسية للمرأة في ضمان استمرار السلام والأمن والتعافي الشامل من أزمة كورونا من خلال الخطة الوطنية الأردنية لقرار 1325 والشراكات القوية مع المجتمع الدولي".



With support from
Finland's development
cooperation



UK Government